مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

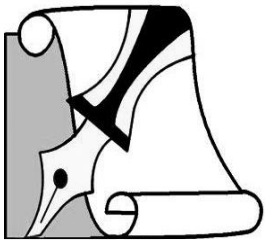

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات السعودية–الإسرائيلية ما بعد اتفاق بكين

1 – مدخل:

لقد أحدث اتفاق بكين الثلاثي ضربة موجعة لإسرائيل، بعد أن كانت عملت بخبث وانتهازية، عبر سياستها الخارجية، على تصوير إيران وكأنها العدو الرئيس للدول العربية، وخاصة دول الخليج، فيما هي استبدلت صفتها الأصلية بكونها كيان احتلال وعدوان وفصل عنصري، لتصبح "دولة" صديقة تمدّ يد العون للدول العربية "الخائفة"، لمساعدتها ضد إيران مقابل التطبيع واتفاقات إبراهام؛ فجاء الاتفاق لينسف كل ما بنته "إسرائيل" أو كانت تحاول أن تبنيه.

وفي حين أن الاتفاق جاء لبناء وترسيخ الاستقرار والإنماء في المنطقة، فإن تل أبيب وواشنطن كانتا قد شاركتا بشكل فعّال في صناعة الفوضى "الخلاّقة" والفتن ضمن ما سمّي الربيع العربي، مما أدّى الى تفكيك ليبيا واليمن، ومكّن المتطرفين من الظهور في سوريا والعراق، وأدّى إلى صعود "تنظيم الدولة" التكفيري المتوحش؛ كما أعطى "الإخوان المسلمين" الفرصة لمحاولة الاستيلاء على السلطة في مصر.

لقد أدركت السعودية، من خلال الأحداث والوقائع المتعاقبة، أن أمريكا لا تحمي دول الخليج إلاّ بالقدر الذي تحمي فيه "إسرائيل" ومصالحها باتفاقية "أبراهام"، التي خصّصت لحماية "إسرائيل" فقط وليس حماية دول الخليج.

إن الخروج السريع والمفاجئ للولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان وإغفال حلفائها في الحرب ومعاونيها، سبّب حالة من الصدمة والذهول للجميع، وبدأ الحديث عن تراجع الدور الأمريكي. كما كشف الاتفاق الثلاثي المستور الإسرائيلي، وعرّى مظاهر الودّ والصداقة الزائفة التي كانت تُبديها للدول العربية، خاصة بعد تشكيل الحكومة اليمينية الفاشية المتطرفة، لتتكشف حقيقة الزيف الإسرائيلي من خلال سلوكيات وزراء هذه الحكومة العنصرية، ومن خلال رعونة الخطاب السياسي الإسرائيلي. وآخر ما صدر عن وزير المالية الإسرائيلي

"بتسلئيل سموتريتش" بمحو مدينة حوارة عن وجه الأرض وعرضه خارطة الأردن وفلسطين على أنها خارطة "إسرائيل."

نتنياهو، من جهته، كان قدّم عملية عقد اتفاق سلام مع السعودية على أنها هدفه الرئيس.. والجائزة الكبرى.. وكان يشدّد على أنه إذا كان هناك اتفاق مع السعودية، فسيتم حل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني". وقال: "هدفي هو تحقيق التطبيع والسلام مع السعودية، والإمكانيات الاقتصادية واضحة.. ربط سكك حديد المملكة العربية السعودية وشبه الجزيرة العربية عبر الأردن، بميناء حيفا.. والأمر يتطلب فقط إضافة 200 كيلومتر من السكك الحديدية لربط خط أنابيب نفط مباشر من شبه الجزيرة العربية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر إسرائيل.. وهذا يعني أنه يمكننا تقصير إمدادات الطاقة التي تحتاجها أوروبا بشكل كبير وتجاوز قناة السويس.. أعتقد أن هذه احتمالات حقيقية."

لكن فشل نتنياهو بتقديم نفسه وكأنه القائد التاريخي و"ملك إسرائيل"، من خلال جلب الدول العربية للتطبيع مع كيانه، وعدم تنفيذ وعده بزيارة أبوظبي، وعدم قدرته على إغراء السعودية بما يُبعدها عن إيران، ويدفعها للمصالحة والتطبيع معه، كما كان يعد ويتمنّى. كما فشلت الحكومة الإسرائيلية في إقناع الإسرائيليين بأنها حكومة تحقيق الأمن والاستقرار، وضبط كل ما من شأنه أن يعكّر صفو الحياة داخل الكيان؛ وما نشهده هذه الأيام من مظاهرات حاشدة في كل المدن الإسرائيلية لهو دلالة واضحة على أن هذه الحكومة اليمينية المتطرفة مهدّدة بالانفراط في أي لحظة .

لقد وجد كلٌ من السعودية وإيران أن مصالحهما الأمنية والقومية لن تتحقق عن طريق الاشتباك والتصادم والقطيعة، بل هي تكمن في الواقع في تصفير مشاكلهما والبحث عن استراتيجية عمل مستدامة مشتركة لكلٍ منهما.

من ناحية أخرى، شكّلت اتفاقية بكين رافعة قوية ودفعة معنوية للشباب الفلسطيني المقاوم، الذي دخل مرحلة جديدة في تكتيكات العمل المسلّح ضد المحتل الإسرائيلي. ففي شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، صرّح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بأن الاتفاق حول إقامة دولة فلسطينية سيكون شرطاً مسبقاً للمملكة، لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع "إسرائيل". وأكّد في مقابلة مع تلفزيون "بلومبيرغ" في "دافوس" بسويسرا: "قلنا باستمرار إننا نعتقد أن التطبيع مع "إسرائيل" هو شيء يصبّ في مصلحة المنطقة إلى حد

كبير. ومع ذلك، فإن التطبيع الحقيقي والاستقرار الحقيقي لن يتحققا إلاّ من خلال إعطاء الأمل للفلسطينيين، من خلال منحهم الكرامة؛ وهذا يتطلب منح الفلسطينيين دولة؛ وهذه هي الأولوية".

كما قادت هذه الاتفاقية إلى رأب الصدع في حدود الجغرافيا العربية، في العراق وسوريا ولبنان واليمن؛ ما يعني إيقاف حالة النزيف والاستنزاف التي كادت تأتي على كل شيء، والتي يمكن أن تصب في مصلحة إعادة الخطاب السياسي العربي الداعم للحق الفلسطيني إلى وضعه الطبيعي والأنسب.

2 – الدوافع والحيثيّات المنوطة بتوقيع الاتفاقية:

من أبرز الدوافع السعودية للتوقيع على الاتفاق مع إيران:

–النظرة الواقعية العقلانية، وتحكيم العقل في السلوك المتّبع على أرض الواقع.

–القناعة السياسية، بحسب مفهوم القوة والقدرة، وأن مسار التطبيع مع العدو الصهيوني عالي التكلفة ومحدود الفائدة.

–السعي لإنهاء الأزمة اليمنية بطريقة تراعي مصالح جميع الأطراف، مع الوصول إلى تفاهمات أكبر حول قضايا المنطقة، سيما في العراق وسوريا ولبنان.

–العمل على توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية إقليمياً ودولياً، على قاعدة تصفير المشاكل والفصل بين الملفات، وهو ما عكسته سياسة التقارب مع تركيا وقطر وروسيا والصين، مع الاحتفاظ بعلاقات السعودية الوثيقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ وأيضاً مع إبقاء الباب موارباً لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" في مرحلة ما قادمة.

–عكست الاتفاقية سياسة خارجية متوازنة، بعكس السياسة الصفرية السابقة التي تصنّف الدول والكيانات لفريقين "إما مع أو ضد."

–سعي السعودية لرفع مستوى دورها ومكانتها في المنطقة، بعد أن تراجعت فترة من الزمن لصالح دول إقليمية أخرى هي "تركيا وإيران."

–ربما يكون التخوّف من ضربة إسرائيلية لإيران مدعاة لقيام إيران بالرد على ذلك بضربات على مواقع حيوية في السعودية، التي بهذا الاتفاق تكون قد نأت بنفسها عن أن تكون راضية على قيام "إسرائيل" بتنفيذ هجمات واعتداءات من هذا النوع.

أما أهم الدوافع الإيرانية لتوقيع الاتفاقية مع السعودية، فهي:

–الانفتاح على أية محاولة سعودية باتجاه التفاهم معها نتيجة تدهور علاقاتها مع الغرب.

–ازدياد حالة الريبة والشك المتأصلة بين الدول الغربية وإيران، مع فقدان الثقة بينها بشكل كبير.

–اتساع الفجوة في تدهور العلاقات بين إيران والدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة.

– زيادة الضغوط على إيران بسبب ملفها النووي.

–احتمال قيام "إسرائيل" بتوجيه ضربة لمفاعلات إيران النووية.

–استمرار موجة الاحتجاجات في الداخل الإيراني بمساندة ودعم وتخطيط سعودي.

–تداعيات الحرب في أوكرانيا، وما يمكن أن ينتج عنها من سلبيات.

–الخسائر الاقتصادية التي مُنيت بها إيران، والتي قدّرت بـ 150 مليار دولار، إضافة إلى خسائر لمدخولات الحرس الثوري، والذي صنّفه ترامب كمنظمة إرهابية.

وبالتالي، جاء تحرك كل من إيران والسعودية لعقد هذا الاتفاق كمن يُلقي حجراً في المياه الراكدة ليحرّك موجات العمل الناجع، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، لتصفير المشاكل بينهما، وإعادة رسم خطة عمل استراتيجي جديد يتواءم مع المتغيرات المتسارعة في إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية والجيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بأكملها؛ والوصول إلى شعور مشترك بينهما بأن محصّلة هذا العمل هي القيام بوقف النزيف والخسارة المتواصلة، والوصول إلى استراتيجية التقارب التي يكون فيها الربح هو سيّد الموقف، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات التقارب للبدء في عملية التغيير والتكيُّف من خلال تغيير طريقة التفكير، لأن من لا يستطيع تغيير تفكيره لن يكون بمقدوره تغيير واقعه؛ بمعنى التخلّي عن المكابرة وعن أخطاء الماضي والاعتراف بها والنظر بتفاؤل إلى المستقبل.

ولذلك يبدو أن كلاً من السعودية وإيران قد وصل إلى القناعة بضرورة التغيير الحقيقي والتكيُّف معه، إن لم يكن حباً فيه، فليكن حباً بالمصلحة المتأتية منه، طالما أن البقاء في أتون الماضي لا يمكن أن يقدّم الفائدة المرجوّة، بل مزيداً من استنزاف القدرات.

3 – خطى على الطريق:

في خطوة استراتيجية مفاجئة، أعلنت السعودية وإيران اتفاقهما على استئناف العلاقات، بعد قطيعة دبلوماسية استمرت سبع سنوات. ولم يكن الاتفاق ليحظى بهذا القدر من المتابعة والاهتمام لولا الرعاية الصينية له، التي تسبّبت بزلزال شديد الصدمة في واشنطن، التي تدرك جيداً أن رعاية بكين للاتفاق لها، ومن دون شك، عواقب سلبية على مصالحها الاستراتيجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط ذي المعادلات بالغة الأهمية والتعقيد، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بأمن الممرّات البحرية والطاقة وتأثيرهما على الاقتصاد العالمي.

لقد جاءت إرهاصات التحولات الكبرى في الشرق الأوسط على خلفية قرار الولايات المتحدة تقليص وجودها العسكري والدبلوماسي بالمنطقة، في مقابل التغلغل الروسي والصيني الكبير في شؤونها، حيث من شأن هذه التحولات الجيوسياسية الحد من هيمنة واشنطن طويلة الأمد في الشرق الأوسط، وخلق نظام جديد متعدد الأقطاب في أقل تقدير . وقد تسارعت وتيرة هذه التحولات بفعل الحرب الروسية– الأوكرانية، واشتداد المنافسة العالمية بين القوى العظمى. ووجدت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفسها في موقع أفضل، مع وجود مصادر جديدة للضغط على العواصم الغربية. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في إحجام "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الاصطفاف مع الغرب بشكل كامل بشأن أوكرانيا. وبالتالي، فإن قيام نظام إقليمي متعدّدِ الأقطاب سوف يفسح المجال أمام الأوروبيين لأداء دور أكثر فعالية، إذ لن تكون هناك قوة واحدة مهيمنة. وفي السياق، لا تخفى جهود بكين الحثيثة لاداء دور استراتيجي في الشرق الأوسط، وقد نجحت إلى حد كبير في فرض نفسها كأكبر تحدٍ جيوسياسي لواشنطن في القرن الـ21. وفي هذا الإطار جاء الاتفاق السعودي – الإيراني ليشكّل منعطفاً تاريخياً وصدمة غير مسبوقة، من حيث كونها بداية للعهد الصيني في الشرق الأوسط، وربما في العالم.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا التحول الاستراتيجي بالسياسة الخارجية الصينية لم يحصل بين عشيّة وضحاها، إنما جاء نتيجة طبيعية لتخلّي واشنطن عن تعهداتها والتزاماتها تجاه دول المنطقة، وعدم ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلّفه غزوها واحتلالها للعراق عام 2003. صحيح أن الصين لا تمتلك قوة الولايات المتحدة العسكرية، ولا خبرتها وتجربتها السياسية، وهي لا تستطيع منافسة واشنطن في هذا المجال، لكن الولايات المتحدة هي التي نأت بنفسها، وتركت الميدان فارغاً لبكين. وقد نسبت صحيفة "واشنطن بوست" لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق، المنظّر السياسي الأشهر، هنري كيسنجر، قوله: "إن ظهور بكين كصانعة سلام من شأنه أن "يغيّر الإطار المرجعي للدبلوماسية الدولية في المنطقة"؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة القوّة المهيمنة فيها باعتبارها الدولة الوحيدة القوية أو المرنة بما يكفي للتوسط في اتفاقيات السلام، وإن الصين اكتسبت نصيباً من النفوذ في المنطقة". وأشار كيسنجر إلى أن الدور الذي تقوم به الصين حالياً يجعل قرارات إسرائيل أكثر تعقيداً، لأن على تل أبيب أخذ المصالح الصينية بعين الاعتبار، عند الضغط على إيران؛ وهذا يقتضي بناء علاقات وطيدة بين بكين وتل أبيب. وقد بدأ العديد من شركاء الولايات المتحدة في تنويع علاقاتهم الدولية بشكل واضح ومتصاعد خلال السنوات الأخيرة. ففي الشرق الأوسط وحده تعدّ البحرين ومصر والكويت وقطر والسعودية والإمارات وتركيا شركاء حوار حاليين أو محتملين لمنظمة شنغهاي للتعاون(SCO) ، وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية متمركزة حول الصين. وتُعدّ منظمة شنغهاي أضخم تحالف سياسي إقليمي في العالم، حيث يشكّل أعضاؤها ما يقرب من نصف سكان العالم، وما يقرب من 3 أخماس كتلة اليابسة الأوروبية الآسيوية؛ وكثيراً ما يتم وصفها بـ"التحالف الشرقي" أو "ناتو الشرق" المنافس للتحالف الغربي.

من جهة أخرى، وفي وقت سابق من العام الماضي، أبدى العديد من الدول الرغبة بالانضمام إلى مجموعة "بريكس"؛ مثل: الأرجنتين وإندونيسيا والمكسيك، وتركيا وإيران. كما شارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في القمة العاشرة بجنوب إفريقيا. وتعمل دول "بريكس" على تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتحدي هيمنة القوى الغربية التقليدية، وتضم مجموعة من البلدان التي تمثّل بعض الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم؛ وتشكّل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40% من سكان الأرض، وتمتلك 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتسعى هذه الدول لتشكيل حلف أو نادٍ سياسي فيما بينها مستقبلاً.

من ناحية أخرى، يشير الخبير الدولي في شؤون الطاقة، هادي فتح الله، إلى أن تحوّل منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) إلى مجموعة "أوبك بلس" عام 2016، مهّد الطريق أمام السعودية للابتعاد عن منظومة "البترودولار"، والانخراط النشط في أسواق الطاقة غير النفطية، وفي التحوّل الأوسع في مجال الطاقة. وقد باشرت السعودية عام 2019 في استكشاف تجارة النفط بعملات أخرى إلى جانب الدولار الأمريكي. وفي عام 2022، بدأت المملكة جدّياً النظر في خيارات التجارة النفطية مع الصين بعملة اليوان. وقد تبدو الصين شريكا تجارياً قوياً، لكنها لا تزال حتى الآن غير قادرة بمفردها على سد الفراغ الاستراتيجي الذي تركته الولايات المتحدة في المنطقة؛ مما يدفع دول المنطقة إلى البحث الدائم عن البدائل؛ وهذا يعني شرق أوسط متعدد الأقطاب.

4 – المطالب والأهداف بين السعودية وإيران:

بعد كل ما حصل، تريد السعودية تحقيق الآتي:

أولاً، توازن فعلي مع الدور الإيراني في العالم العربي، وتوازن أكثر فعالية على صعيد إدارة ملف التدفق النفطي عبر الممرات البحرية.

ثانياً، الخروج بمكاسب من حرب اليمن، من خلال اعتبار إيران طرفاً يمكنه المساعدة على تحقيق تسوية تجعل السعودية طرفاً رابحاً أمام الحوثيين وبقية الأطراف اليمنية.

ثالثاً، تفاهم يعطي الرياض حق الفيتو في العراق، من خلال تفاهم مع السلطات العراقية، وليس عبر نفوذ المملكة على بعض القوى والشخصيات العراقية

رابعاً، عقد مصالحة مع الدولة السورية، مع محاولة لجعل دمشق أقرب إلى السعودية، سواء في ملف اليمن، أو في الموقف من حركات الإخوان المسلمين وقوى المقاومة، باعتبار أن ذلك سيؤدي حكماً إلى إضعاف نفوذ إيران في سوريا، وتالياً في لبنان وفلسطين.

خامساً، التوقف عن أداء دور الثري الذي تُفرض عليه خوّات في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى. السعوديون مستعدون لإنفاق الكثير، لكنهم يريدون مقابلاً سياسياً واضحاً، وهم أعطوا من يسعى إلى التحالف معهم درساً من خلال طريقة تعاملهم مع ابنهم «المدلّل» سعد الحريري.

سادساً، تريد السعودية أن تثبت للغرب، وللإدارة الأميركية الحالية خصوصاً، أنها لم تعد البلد الذي لا يحرّك ساكناً من دون موافقة أميركية، وأنها تجيد قراءة المتغيرات العالمية، وتريد انتزاع هامش حقيقي في السياسة والأمن والاقتصاد، من خلال طريقة تعامل مختلفة مع الأطراف الدولية المؤثرة، وفي مقدّمتها الصين.

على هامش هذه المطالب الجوهرية، يمكن إيراد كثير من النقاط التي يجري تقديمها كمواد سجالية يومية، من نوع أن تكبح إيران جماح حكومات وقوى محور المقاومة، وأن تضغط لإسكات قوى بارزة، من أنصار الله في اليمن، إلى حزب الله في لبنان، إلى قوى المقاومة في فلسطين. كما يمكن، أيضاً، طرح الكثير من العناوين التفصيلية، من بينها مثلاً ملف الانتخابات الرئاسية في لبنان.

أما من جهة طهران، فإن الأمور واضحة أيضاً، وتتمثل في الآتي:

أوّلاً، كسر العزلة المفروضة على إيران بسبب السياسات الأميركية التي تنصاع لها دول كثيرة في المنطقة، من بينها السعودية، وألاّ يكون هذا الكسر سياسياً فقط، بل اقتصادياً أيضاً. وهي ترى في السعودية دولة كبيرة في الإقليم، لها قدراتها الكبيرة، بما يساعد طهران في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً، احتواء الحملة التي تصوّر الجمهورية الإسلامية رأس حربة في معركة شيعية ضد السنّة في العالم الإسلامي. وهي تدرك أن للسعودية دورها الكبير في هذا السياق، خصوصاً بعد الوهن الذي أصاب مصر من جهة، وتراجع قوّة الإخوان المسلمين في المنطقة، وبعد تطبيع العلاقات بين دول وقوى عربية وإسلامية مع "إسرائيل".

ثالثاً، تسعى إيران إلى عزل برنامجها النووي عن أي ملفات أخرى تتعلق بعلاقاتها مع دول الجوار. وهي أكّدت دائماً للسعودية وغيرها، واستعانت بأطراف عدة من بينها الصين، لتوضيح أن برنامجها النووي وبرامجها للصواريخ الباليستية لا تستهدف دول الجوار وفق الدعاية التي يروّجها الغرب.

رابعاً، تريد إيران تحقيق استقرار مستدام في منطقة الخليج، وهو أمر يحتاج إلى تسوية واقعية مع السعودية، تمكّنها من إشهار وتطوير علاقاتها الجديّة مع بقية دول الخليج. كما تدرك طهران أن الرياض قادرة، بقوّة، على المساعدة في تحقيق استقرار جديّ في العراق وسوريا، وحتى في ساحات حليفة لها، كلبنان وفلسطين.

خامساً، تهتم إيران، أيضاً، بتطويق التدخل السعودي في شؤونها الداخلية. وخلال جلسات التفاوض، عرض الإيرانيون على نظرائهم السعوديين الأدلّة التي تُثبت تورّط السعودية، استخباراتياً وتمويلياً وإعلامياً، في

الأحداث التي تشهدها إيران بين فترة وأخرى. علماً أن طهران تتفادى حمل هذا القميص علناً، كما تفعل الرياض بالحديث عن تدخل إيران في شؤون دول المنطقة، وهي لا تريد مساعدة السعودية أو غيرها في معالجة مشاكلها الداخلية، بقدر ما تريد من هذه الأطراف كفّ أذاها وعدم التورط في مثل هذه الأحداث، لأنه سيكون لهذا التدخل ثمنه الكبير مع الوقت.

سادساً، تعتقد إيران أن لتطوير العلاقات مع السعودية تأثيراً كبيراً على النفوذ الأميركي في المنطقة، ويمكن أن يؤخّر – أو ربما يعطّل – المساعي لضم السعودية إلى برنامج التطبيع مع العدو، وهي تراهن على أن ابتعاد الرياض عن مشاريع التطبيع سيكون له أثره على الدول التي انخرطت في هذه المشاريع، وتشعر اليوم بأنها لم تجنِ أي مكاسب منها.

5 – مساعي المتضرّرين من الاتفاق:

منذ تولّي آل سلمان الحكم في السعودية وإمساكهم بمفاصل القرار فيها، تصرّفت الرياض كطرف قادر على المبادرة إلى اتخاذ خطوات كبيرة تعزّز نفوذها في المنطقة. وهي قبل أن تشنّ حربها المدمّرة ضد اليمن، شاركت بفعالية في تعزيز الاختلال الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق؛ وفعلت الأمر نفسه في سوريا عندما انخرطت في معركة إطاحة النظام. كما لعبت دوراً كبيراً في الانقلاب الذي قاده الرئيس عبد الفتّاح السيسي في مصر؛ وكذلك الحال في فلسطين.

وإلى البرودة التي سادت علاقتها بالأردن والسلطة الفلسطينية، قادت السعودية معركة قاسية ضد أبرز قوّتين في المقاومة، معتبرة أن "حماس" تمثّل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وتصرّفت مع الثانية، أي حزب الله، على أنها ذراع إيرانية. وفي البيت الخليجي، قبضت الرياض على مركز القرار في البحرين مانعة أي مصالحة وطنية، وعاقبت قطر وحاصرتها، وكبّلت حكّام الإمارات والكويت، وحاولت مراراً فرض ضغوط على سلطنة عُمان.

وتمثّلت ذروة هذه السياسة السلبية الهوجاء في حرب وحشية وعبثية ضد الشعب اليمني، قامت على حسابات خاطئة من كل النواحي، وأدركت السعودية بنتيجتها أن الولايات المتحدة والغرب الأوروبي لن يتولّيا هذه المهمة عنها.

لا شك بأنّ ثمة قوى وجهات عديدة متضرّرة من الاتفاق الإيراني – السعودي بإشراف صيني، أولاها الولايات المتحدة الأميركية التي استدعت القرارات السعودية الأخيرة زيارة سرّية لرئيس المخابرات الأميركية وليم بيرنز للرياض. وبالتأكيد، فإن واشنطن منزعجة من إعطاء هذه الورقة القوية التي ترسم ملامح رؤية استراتيجية "ما بعد اقتصادية" للصين في الشرق الأوسط. وثانية القوى المتضررة هي "إسرائيل" التي كانت تأمل تحقيق الكثير من التقدّم على صعيد العلاقات مع الدول العربية، وتطمح إلى رفع منسوب اتفاقيات التطبيع، وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية، على قاعدة التعاون لمواجهة إيران والتصدّي لمشروعها الممانع في المنطقة. وبالتالي سيكون الاتفاق الإيراني – السعودي بحاجة إلى وقت ليطبَّق تماماً. كما أنّ محاولة تخريبه والانقلاب عليه ربّما ستكون بحاجة إلى وقت أطول وإلى جهود أكبر . وثالثة القوى المنزعجة قد تكون جهات دولية متعدّدة كانت تطمح إلى أداء دور الوسيط بين إيران والمملكة العربية السعودية، وحاولت أن تكون صلة الوصل بين الطرفين، فوجدت دورها في حالة انتفاء بسبب الاتفاق والتواصل المباشر. وبالتالي يمكن لهذه القوى أن يجتمع بعضها مع بعض على قاعدة الاستفادة المتبادلة في التصعيد لمحاولة تعطيل الاتفاق طمعاً باستمرار الدور والفعّالية. في حين تقول طهران إنّ الاتفاق إنما يسعى إلى تكريس استقرار المنطقة، لكن من دون إسرائيل، ومن دون تطميناتٍ لها.

ولذلك سيكون الاتفاق أمام الكثير من المحطات المفصليّة والصعبة، وسيحتاج إلى المرور في الكثير من المعموديّات ليصبح نافذاً ولتكريس الالتزام التامّ به. وعلى الطريق إليه، يُتوقّع حصول صدامات كثيرة قد تنشأ بحكم ظروف موضوعية أو بافتعال من قوى تخريبية متعدّدة. ومن المؤكّد أنّ الجهتين التخريبيتين الأكثر تأثيراً لناحية وضع العراقيل في مجريات الاتفاق ومساعي تنفيذه هما: الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل". وتبقى القدرة الإسرائيلية أدنى بكثير من القدرة الأميركية التي ستبقى الكلمة الفصل لها، خاصة أنّ واشنطن في هذه المرحلة هي أكثر من يعي حقبة التحوّلات الدراماتيكية العالمية المشهودة؛ وهي أكثر من يعرف كلّ الأسباب التي دفعت السعودية للذهاب إلى الصين وجعلها ضامنة لهذا الاتفاق مع إيران، بعد تجارب مريرة مع الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ ولاية باراك أوباما إلى دونالد ترامب وصولاً إلى جو بايدن، خصوصاً أنّ كلّ التحركات الأميركية تركّز على مصلحة "أميركا أوّلاً"، والتخفّف من كلّ أثقال وأعباء تكاليف الأمن العالمي

وأمن الحلفاء. وهذا ما يدفع بالحلفاء إلى الذهاب لتنويع مصادر العلاقات الاستراتيجية في خطوة لإعلاء واضح لمبدأ "المصلحة الوطنية العليا، وهو ما يتلخّص بعبارة "السعودية أوّلاً."

6 – الاتفاق نقطة تحوّل إلى أين؟

يُعدّ الاتفاق الثلاثي (السعودي –الإيراني– الصيني)، تطورًا نوعياً في المنطقة، ويمكن أن يشكّل بداية مرحلة إيجابية جديدة لصانعيه والمرتبطين بهم؛ والأمر يتوقف على كيفية تعامل الأطراف معه، وعلى ما إذا كان المتضررون منه، وخاصة حكّام واشنطن وتل أبيب، سينجحون في تخريبه وعرقلته أم سيتم تطبيقه، بما يتجاوز إعادة العلاقات الديبلوماسية، وصولاً إلى الاتفاق على نهج جديد وسياسات جديدة، من خلال الاتفاق لإنهاء الحرب اليمنية، وهذا هو الاختبار الأول والأهم؛ والمساعدة في التوصل إلى اتفاق "طائف جديد" يتم فيه حل مسألة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، وعودة العلاقات السعودية – السورية، بما يفتح الطريق لقيام تكتّل عربي يسعى إلى أخذ مكانه في العالم الجديد الذي يتشكل، ويفتح الاتفاق الباب لوقوف سورية على قدميها، وأخذ مقعدها في الجامعة العربية. وبالتالي إذا طبّق الاتفاق كما يلزم، فهذا سيعني تغييرًا جوهريًا في السياسات والأساليب، لا في الأهداف، لان كل طرف سيستمر في السعي إلى تحقيق أهدافه الخاصة، ولكن بأشكال ناعمة وليس دفعة واحدة. كما أن الاتفاق يوقف المحاولات لإقامة حلف أميركي –عربي– إسرائيلي، سياسي وعسكري، ضد إيران؛ وهذا سيقلّل من احتمالات اندلاع حرب إقليمية. وسيوقِف الاتفاق قطار التطبيع حيث هو. وفي الحد الأدنى، ستنتفي احتمالات انضمام السعودية إلى الاتفاقات الإبراهيمية، خاصة مع استمرار الحكومة الإسرائيلية الفاشية الكهانية؛ وسيحدث، على الأغلب، تجميد أو تبريد العلاقات بين دول الاتفاقات الإبراهيمية مع "إسرائيل". وسيكون لهذا الاتفاق تأثير في الحرب الأوكرانية، وهو من تداعياتها، وعلى تشكّل نظام عالمي جديد، لأن أطرافه الثلاثة أصدقاء بدرجات متفاوتة مع روسيا، واثنان منهما عضوان في منظمة أوبك بلس، ذات التأثير على إنتاج الطاقة وأسعارها.

تتعدد أسباب التوتّرات بين السعودية والولايات المتحدة. وتُرجع مصادر صحفية غربية ذلك إلى القرار السعودي المستفز في أوبك بلس، وتوسيع تعاون الرياض مع الصين وروسيا، ثم استعادة علاقاتها بطهران

وإحداث تغيير في سلوكها تجاه سوريا؛ وكذلك محاولتها إيجاد مخارج لأزمتها في اليمن التي دفعتها للتفاوض المباشر مع صنعاء .

لقد وضِع " السلوك السعودي" المستجد تحت المراقبة الأميركية الدقيقة، خاصة إثر اعلان الرياض استعادة العلاقة مع طهران ورد الفعل الإسرائيلي السلبي عليها، وسط تأكيدات بأن الرياض جمّدت مرحلياً مساعي التطبيع مع تل أبيب الذي تقوده واشنطن. وتصرّ السعودية باستمرار على أن أي تطبيع بينها وبين "إسرائيل" لا يمكن أن يحدث إلاّ إلى جانب اتفاق سلام دائم، يتضمّن حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وتواصل المملكة علناً إعلان دعمها الثابت لمبادرة السلام العربية، التي تضمّنت اقتراحاً رعته السعودية عام 2002 في بيروت، وتحصل "إسرائيل" بموجبه على علاقات كاملة مع جميع الدول العربية مقابل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي استولت عليها في عام 1967. وفي السياق، أعطى الأمير تركي الفيصل، رئيس المخابرات السعودية الأسبق، الذي يُقال إنه مقرّب من القيادة العليا، صوته الداعم بقوّة للقضية الفلسطينية . وهو وصف الدولة اليهودية بمحتل عدواني يمارس نظام الفصل العنصري، وقال إن السلام سيبقى بعيد المنال حتى إنشاء دولة فلسطينية على خطوط 1967. وأضاف أن "الحكومات الإسرائيلية اعتقلت الآلاف من الفلسطينيين سكان الأراضي التي تستعمرها وسجنتهم في معسكرات اعتقال تحت أبسط التهم الأمنية – صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، متعفّنين هناك بلا حق أو عدالة".

وذهبت السعودية خطوة أبعد، ولو رمزية، حين استقبلت ممثّلي السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس. كما استقبلت في الوقت نفسه وفداً رفيع المستوى برئاسة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة. لكن كل هذه التحركات لم تمنع السعودية حتى الآن من ترتيب علاقاتها مع "إسرائيل" بطريقة ما خلف الكواليس، بما يتوافق مع روح اتفاقات أبراهام. ويأتي ذلك خلال اتصالات غير رسمية حتى على مستويات رفيعة، أو من خلال ضمان حقوق الطيران لإسرائيل في أجواء المملكة.

برغم ذلك، وفي ضوء التقارب السعودي – الإيراني، لا بدّ لإسرائيل من أن تشعر بالقلق، حسب رأي بيتر لينتل، خبير شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة العلوم والسياسة في برلين، الذي يقول إن "موضوع احتواء إيران لم يعد أمراً مُلحاً لبعض الدول العربية". وفي الجانب الإسرائيلي، لم يجد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو حتى الآن رداً مقنعاً على التقارب السعودي –الإيراني، بحسب رأي لينتل. وهذا ينطبق بشكل خاص على التقارب

بين السعودية و"حماس"، التي تهدّد "إسرائيل" بشكل مباشر من قطاع غزة المجاور. وكان هدف اتفاقات أبراهام غير المباشر، هو احتواء الميليشيات المسلّحة المدعومة من إيران، حسب رأي لينتل. لكن هذا الهدف تم تخفيفه، والتأثير بالنسبة لحماس قد يكون الآن معاكسا.ً

الأميركيون تعاطوا من بعيد بشأن مجمل القضايا، باستثناء اليمن، حيث حضر مبعوثهم، مستشار الأمن القومي "جيك سوليفان"، إلى المنطقة لعرقلة الجهود المبذولة للصلح، والتذكير بالمحرّمات الأميركية التي لا يجب تخطّيها. وما صرّح به المستشار يبيّن أن الزيارة حملت عناوين ثلاثة: ايران – اليمن – والتطبيع. وممّا قاله إن الأميركيين يدعمون مساعي التطبيع بين الرياض وتل أبيب، وأن التوصل إلى علاقة بين الجانبين هو مصلحة أمن قومي أميركي. ولعلّ تصريحه في هذا الصدد يبيّن أن إعادة وضع مباحثات التطبيع على السكة مجدداً هو العنوان، لاعتبارات عدة، أبرزها تبديد المخاوف الإسرائيلية من اتفاق بكين. ويبقى الأهم، وهو غير معلن، هو محاولة وقف السياسة السعودية المستجدة، القائمة على محاولة الموازنة في العلاقات بين الشرق (الصين – روسيا) وبين الغرب على رأسه واشنطن، إذ إن ما يهم واشنطن في هذ المرحلة هو عدم السماح لبكين بأخذ دور في المنطقة يخوّلها حلّ بعض الأزمات، من جهة؛ ومن جهة أخرى، عدم السماح لها بإيجاد مساحة تنافسية فيما تراه الولايات المتحدة حقاً حصرياً لها مع دول مهمة في منطقة غرب آسيا، وعلى رأسها السعودية.

وفي المحصّلة، ووفق المعلن، من الواضح أن التحرك الأميركي قد يدفع نحو "فرملة" التوجه السعودي نحو حلحلة بعض الملفات الإقليمية، وضمان عدم وقف مسار "التطبيع" مع الكيان الإسرائيلي؛ وهو ما يمكن لمس نتائجه من خلال السعودية نفسها في المرحلة المقبلة.

من الواضح أن واشنطن قد لا تضغط بشكل كبير على الرياض من أجل فك العلاقة المستجدة، ولو بحدود معيّنة، مع طهران، لكنها ستدفع نحو التطبيع مع الكيان المؤقت عبر تشجيع المملكة على الموازنة بين علاقات تربطها بإيران وأخرى بتل أبيب، على غرار السلوك الإماراتي في هذا الشأن، إذ ترتبط أبو ظبي بعلاقات جيدة مع طهران، في مقابل علاقات بالكيان الإسرائيلي توصف بالجيدة أيضًا.

إن فرص تطبيق الاتفاق الثلاثي من حيث المبدأ جيدة، لأنه جاء بعد تراجع (وليس نهاية) الدور الأميركي في المنطقة، إثر اعلان إمكانية واشنطن الاستغناء عن النفط والغاز العربيين، والحاجة لتركيز الجهود في آسيا

لوقف تقدم العملاق الصيني الزاحف؛ وهذا فتح الباب مؤقتًا لزيادة الدور الإسرائيلي للتعويض عن الدور الأميركي. وبعد أن لمست دول الخليج، وخاصة السعودية، أن عمق العلاقات الأميركية –الخليجية والمزايا الضخمة للغرب وأميركا، لم تشفع لها، للحصول على موافقة أميركية لإنشاء مفاعل نووي سلمي متقدم، والحصول على أسلحة متطورة، وتوفير شبكة حماية أمنية تشبه تلك المتوفرة لأعضاء حلف الناتو؛ بل الذي حصل هو أنه عندما تعرضت السعودية للقصف الصاروخي أكثر من مرة، وفي منطقة حسّاسة (أرامكو)، لم تهبّ الإدارة الأميركية في عهدي باراك أوباما ودونالد ترامب لنجدتها. وبدلًا من ذلك، عمل ترامب على ابتزازها بمطالبتها بالمزيد من الأموال والمشاريع والاستثمارات. مع ملاحظة أن الدول الخليجية، وخاصة السعودية، والدول العربية المحسوبة على المعسكر الأميركي والغربي، عانت من الإدارات الأميركية الديمقراطية التي رفعت مسألة حقوق الإنسان بوجهها لأغراض سياسية، كما عانت من الدور الأميركي الذي شجّع اندلاع "الربيع العربي" بذريعة نشر الديموقراطية وتغيير الأنظمة الديكتاتورية العسكرية، وتلك الحاضنة للإسلام المتطرف. وهناك عامل مهم آخر يؤدّي دورًا ملموسًا في التأثير في مسار الأحداث وتسريعها بعد الاتفاق ، وهو اندلاع الأزمة غير المسبوقة في داخل "إسرائيل"، والمفتوحة على سيناريوهات عدة، بما فيها السيناريو الأسوأ، وهو الصدام الداخلي والتدمير الذاتي. وهذا السيناريو محتمل لكنه مستبعد؛ لأن هناك أطرافًا داخلية في "إسرائيل" تشمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، التي تشكّل المعارضة، وهي واسعة وقوية، وتقف إلى جانبها الدولة العميقة الممثّلة بالجيش وأجهزة الأمن والمحكمة العليا. كما أن تيّاري الصهيونية الدينية والقومية المتطرفين لم يحصلا على أغلبية ثابتة ومستقرة، مما لا يمكن أن يسمح بأن تأكل "إسرائيل" ذاتها، خاصة أن هناك أطرافًا ودولًا خارجية، على رأسها الولايات المتحدة، والغرب عمومًا، لا يمكن أن تسمح بانهيارها وزوالها، مع العلم أن الأزمة، مهما كان المسار الذي ستسير فيه، سوف تترك، على المديين المتوسط والبعيد، آثارًا كبيرة على الداخل الإسرائيلي، وستطرح أسئلة كبيرة حول مصيرها ومستقبلها في المنطقة.

لقد دفع تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة السعودية ودول الاتفاقات الإبراهيمية إلى التروّي، وإعادة النظر في سياساتها وأولوياتها. ومن دون أن تسقط هذه الحكومة، من الصعب تطبيع العلاقات السعودية معها؛ ولا يمكن أن يستمر التطبيع الساخن في العلاقات بين كل الدول التي تربطها علاقات مع "إسرائيل"، سواء مصر

والأردن أو دول الاتفاقات الإبراهيمية. لذلك لمسنا تغيّرًا تجلّى في رفض الإمارات – حتى الآن – زيارة نتنياهو، وتم تأجيل الاجتماع المقرّر لمنتدى النقب، ورفضت السعودية مشاركة وفد إسرائيلي في مؤتمر دولي حول السياحة الدولية. وقامت الإمارات وغيرها من دول الخليج بتوجيه انتقادات للسياسة الإسرائيلية، سواء عند اقتحام الوزير إيتمار بن غفير للأقصى، أو ردًا على الجرائم، وخصوصاً محرقة حوارة.

ومع أهمية فرض العزلة على الحكومة الإسرائيلية والمطالبة بفرض العقوبات عليها وإسقاطها كونها الأخطر، لا بدّ من التحذير مبكرًا من الترويج لحكومة يشكّلها الليكود والأحزاب الدينية مع حزب بيني غانتس، لأنها يمكن أن تكون أقل خطرًا وتطرفًا، ولكنها ستسير لتحقيق الهدف نفسه، ولكن عبر السير بطرق ملتوية، وتصب في المصب نفسه الذي انتهت إليه الحكومات السابقة، وخاصة حكومة يائير لابيد، التي أوغلت في الدم الفلسطيني، وحصرت العلاقات بالسلطة في البعدين الأمني والاقتصادي، وسمحت لنحو 50 ألف مستعمر متطرف باقتحام الأقصى، وممارسة الرقص والغناء وأداء الطقوس الدينية. كما شنّت عدوانًا عسكريًا ضد قطاع غزة، واستمرت في سياسات الضم والقضم التدريجي للأرض والفصل العنصري، فضلًا عن توسيع الاستيطان بمعدّلات كبيرة.

وإذا سقطت حكومة نتنياهو وجاءت حكومة أقل تطرفًا، في الظاهر، سيحدث هجوم أميركي وأوروبي ودولي معاكس باتجاه العرب، لترويجها وكأنها المنقذ وحمامة السلام، وسيسعى إلى إيقاف المفاعيل الإيجابية التي يمكن أن يُحدثها اتفاق بكين الثلاثي، لا سيما إذا فاز ترامب أو أي مرشّح جمهوري شبيه له بعنجهيته وجنونه. على ضوء ما تقدم، يظهر أكثر فأكثر أن النظام العالمي القديم ينهار، وأن هناك نظامًا عالميًا جديدًا يتقدم بوصفه أحد تداعيات الحرب الأوكرانية التي من بينها أن "إسرائيل" الآن أضعف، وستكون منشغلة بأزمتها الداخلية، التي قد ينجم عنها استمرار وتصعيد العدوان ضد الفلسطينيين، في مقابل استبعاد أو تراجع احتمال الحرب الإقليمية مع إيران وحزب الله.

أما بالنسبة للإقليم، فكل شيء يتغير؛ ويمكن أن يحمل هذا التغيير تهدئة بين شعوب المنطقة وبلدانها، وهذا يصب في صالح الجميع، خاصة القضية الفلسطينية. وفي السياق، يمكن أن يتم إحياء التضامن العربي الذي بدأ بعودة سورية إلى الجامعة العربية، مما سيعود بالفائدة على الفلسطينيين؛ لأن العرب عندما يتفقون سيأخذون مكانهم اللائق في خريطة العالم الجديد، وستكون القضية الفلسطينية بخير، ويتراجع برنامج الضم

والتهجير والتهويد والفصل العنصري والعدوان العسكري؛ وعندما ينقسمون يدفع الثمن الجميع، وفي مقدّمتهم الفلسطينيون.

7 – خيبة أمل نتنياهو:

لا تزال أصداء الاتفاق السعودي –الإيراني– الصيني على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض، والتنسيق فيما بينهما في الملفّات الإقليمية ذات الاهتمام الأمني والسياسي المشترك، تخيّم على الأجواء الإقليمية، وسط ردود فعل متأرجحة بين الترحيب والترقب والقلق. إذ يمثّل هذا الاتفاق، الذي جاء تتويجًا لجهود دبلوماسية استمرت لثلاث سنوات بين العواصم الثلاث (مسقط – بغداد – بكين) لإعادة العلاقات المنقطعة بين الرياض وطهران منذ عام 2016، صدمة سياسية قوية ستحرّك بلا شك المياه الراكدة في الكثير من الملفات الإقليمية الحسّاسة التي وضعت منطقة الشرق الأوسط فوق فوهة بركان طيلة السنوات الماضية. ومن أكثر الملفات التي من المتوقع أن يكون لهذا الاتفاق تداعياته عليها، ملف تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، التي شهدت خلال الآونة الأخيرة، بضغط أميركي، هرولة لم تشهد لها مثيلاً منذ نشأة "دولة" الاحتلال، وذلك بانضمام 3 دول عربية دفعة واحدة لما يسمّى بـ"اتفاق أبراهام"، فيما كان يُمنّي الإسرائيليون أنفسهم بانضمام دول أخرى، وعلى رأسها السعودية، وهنا بيت القصيد في هذا البحث .

فتحت عنوان " الصفقة السعودية مع إيران تفاجئ إسرائيل وتهز نتنياهو"، نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، الجمعة 10 مارس/آذار 2023، تقريرًا مطوّلًا، استعرضت فيه حالة القلق والذهول التي خيّمت على "دولة" الاحتلال وهي تستقبل أنباء إعادة التقارب الدبلوماسي بين الرياض وطهران. وتشير الصحيفة إلى أن الاتفاق من شأنه أن يضاعف مشاعر الخطر القومي التي أثارتها الانقسامات الإسرائيلية الأخيرة إزاء ملف القضاء، والموقف من حكومة بنيامين نتنياهو ذات الهوى اليميني المتطرف؛ فيما وصفت استقبال رئيس الوزراء نتنياهو لتلك الأنباء بأنها أخذته على حين غرّة. ويستند التقرير على فرضية تقويض هذه الخطوة لآمال تل أبيب في تدشين تحالف إقليمي ضد طهران، أو ما كان يُعرف بـ"الناتو العربي– الإسرائيلي"، وهو المشروع الذي حارب لأجله نتنياهو وصقور الكيان طيلة السنوات الماضية، والذي بات بعد هذا الاتفاق على المحك،

وربما يذهب أدراج الرياح إذا ما تُرجمت بنود الاتفاق إلى ممارسات عملية تدفع دول الخليج إلى إعادة النظر في تعاملها مع إيران كتهديد محتمل، يتطلب عزله إقليميًا والدخول في تحالفات ضده.

واتساقًا مع ما نشرته الصحيفة الأمريكية، رأت صحيفة بيزنس ستاندرد الهندية، الصادرة باللغة الإنجليزية، أن اتفاقات التطبيع الإسرائيلية التي توسطت فيها الولايات المتحدة عام 2020 مع أربع دول عربية، بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة، لا تزال أحد أعظم انتصارات السياسة الخارجية لنتنياهو، الساعية لعزل ايران في المنطقة، حيث كان التحالف ضد إيران ووأد طموحها الإقليمي هو المرتكز الأساسي الذي كانت تعتمد عليه تل أبيب في مساعيها لإقناع السعودية والدول العربية للانخراط في اتفاقات أبراهام. ولقد صوّر نتنياهو نفسه على أنه السياسي الوحيد القادر على حماية "إسرائيل" من البرنامج النووي المتسارع لطهران وحلفائها الإقليميين، مثل حزب الله في لبنان، و"حماس" و"الجهاد" في قطاع غزة؛ وكان يرى في صفقة التطبيع مع السعودية، أكثر دول المنطقة ثراءً، الهدف الثمين الذي سيحقّق أحلامه ويعيد تشكيل المنطقة بما يعزّز مكانة "إسرائيل" بطرق تاريخية، بحسب الصحيفة، التي نقلت عن نتنياهو إيماءاته المستمرة منذ عودته إلى المنصب مؤخراً، بأن تدشين تحالف ضد إيران بمشاركة السعودية بات أمراً وشيكاً.

من جانب آخر، علّق الخبير في شؤون الخليج العربي في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، يوئيل غوجنسكي، على خطوة التقارب السعودي –الإيراني بـ"أنها ضربة لفكرة "إسرائيل" وجهودها في السنوات الأخيرة لمحاولة تشكيل كتلة مناهضة لإيران في المنطقة". ويتّفق مع هذا الرأي السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، والمقرّب من نتنياهو، داني دانون، الذي رأى في هذا التقارب استهدافًا واضحًا لجهود "دولة" الاحتلال في المنطقة فيما يتعلق بمحاصرة طهران. والضربة الموجّهة لنتنياهو عبر هذا الاتفاق لن تكتفي بفشل السياسة الخارجية لحكومته وإجهاض مشروعه الإقليمي على هذا الصعيد فقط، بل من المحتمل أن تكون ورقة ضغط داخلية يمكن للمعارضة توظيفها للإطاحة به من منصبه، في ظل الاحتقان الشعبي ضده والمستمر لأسابيع عديدة على التوالي؛ وهو ما بدت إرهاصاته تلوح في الأفق مع أول رد فعل من زعيم المعارضة، يائير لبيد، الذي غرّد على مواقع التواصل الاجتماعي قائلًا: "يمثّل الاتفاق بين السعودية وإيران إخفاقًا كاملًا وخطيرًا للسياسة الخارجية في الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما سيحدث عندما تتعامل مع الجنون القضائي طوال الوقت بدلًا من تأدية وظيفتك". ومن ثم يأتي هذا الاتفاق واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الخصمين السابقين،

ليجهض مرتكزات نتنياهو ويُفرغها من مضمونها، على الأقل في الوقت الراهن، ما قد ينعكس بالفعل على فكرة التطبيع العلني بين المملكة و"إسرائيل"، وهو ما يتّفق معه الباحث بمعهد الشرق الأوسط بواشنطن، براين كاتوليس، الذي يرى أن هذا الاتفاق "قد يؤدي إلى إحداث فجوة أوسع بين "إسرائيل" والسعودية إذا أسفر عن انفتاح دبلوماسي أوسع بين المملكة وإيران. وفي رأيه، أنه من السابق لأوانه استقراء تداعيات هذا الاتفاق بشكل جازم ونهائي، فالأمر أقرب لإعلان حسن النوايا بين الجانبين أكثر منه لاتفاق رسمي لإعادة تطبيع العلاقات المفخّخة بعشرات الملفات التي تعمل واشنطن وتل أبيب بشكل حثيث على نسفها بين حين وآخر. أما زميله في معهد نيو لاينز للإستراتيجيات والسياسات، نيكولاس هيراس، فيصف تلك الخطوة بأنها "نصر دبلوماسي واضح لإيران، وضربة لنتنياهو"، مضيفًا أن "السعودية التي تخطب "إسرائيل" ودّها، أرسلت للتو إشارة قوية إلى الحكومة الإسرائيلية الحاليّة مفادها أن الإسرائيليين لا يمكنهم الاعتماد على الرياض لدعم أي عمل عسكري إسرائيلي ضد إيران في أي مكان في المنطقة".

غير أن فكرة الربط الحصري بين التطبيع السعودي – الإسرائيلي والملف الإيراني قد لا تروق لبعض المراقبين. فالأمر أكبر وأعمق من هذا الإطار الضيق، بحسب المحلّل السعودي عزيز الغشيان، الذي يصف هذا الربط بـ"السطحي"، مضيفًا ان "الفكرة القائلة بأن عدو عدوي هو صديقي.. نادراً ما تصرفت السعودية على أساسها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمسائل الإستراتيجية"، معتبرًا أن الإعلان عن هذا الاتفاق دلالة على أن المملكة تعطي الأولوية للتقارب مع إيران على التقارب العلني مع "إسرائيل"، مختتمًا حديثه بقوله: "هذا لا يعني أن مواصلة العلاقات الهادئة جدًا مع "إسرائيل" ستتوقف.. الآن العلاقة مع إيران هي أحد المتغيرات، وهي جزء من الحسابات الراهنة ."

قد تتوافر النيّة لدى كلٍ من الرياض وطهران لتخفيف حدّة التوتّر بينهما، خاصة في ضوء التحديات الراهنة والتغيرات الطارئة على سياسة البلدين، التي دفعتهما إلى إعادة النظر في كثير من المواقف السابقة. لكن النيّة وحدها ليست كافية لإدراك تلك الغاية، في ظل استمرار فتح الملفات العالقة بين البلدين، في اليمن وسوريا والخليج العربي ولبنان والعراق وفي الشرق السعودي؛ وكلها ملفات لم تُغلق بعد. وفي حال استمرارها – من دون التوصل لحلول عاجلة لها – فستكون قنابل موقوتة قادرة على نسف أي جهود دبلوماسية للتقارب.

قد لا تمثّل خطوة الاتفاق تهديدًا مباشرًا لاتفاق أبراهام بين الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع كيان الاحتلال، في ضوء تقديم المصالح المشتركة بين الطرفين على فكرة استهداف النفوذ الإيراني. هذا في حين أن ثمة دوافع تقود الصين لبذل المزيد من الجهود لتمرير المرحلة الانتقالية بسلام، تمهيدًا لاستئناف العلاقات الرسمية الجديّة بين طهران والرياض، أملاً بجنْي المكاسب الجمّة في أقرب وقت ممكن .

أما على الجانب السعودي، فمن المستبعد أن تُلقي المملكة براية العلاقات مع "إسرائيل" على الأرض، إذ تسعى إلى إحداث حالة من التوازن في العلاقات المعقدة المتبادلة.

وفي الأخير، قد لا تمثّل تلك الخطوة تهديدًا مباشرًا لاتفاق أبراهام بين الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع دولة الاحتلال، في ضوء تقديم المصالح المشتركة بين الطرفين على فكرة استهداف النفوذ الإيراني، عكس السعودية التي من المتوقع أن تجمّد أي مفاوضات بشأن خطوة تقارب علني مع تل أبيب. ومما يزيد الأمر صعوبة، الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة وتصعيد العنف بحق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة، ما يقوّض فرص الالتقاء في الفترة الحاليّة على أقل تقدير.

8 – نسف المعادلة الإسرائيلية:

ما زالت أوساط الاحتلال الإسرائيلي تسجّل مفاجأتها من الاتفاق الإيراني – السعودي بوساطة صينية، في حين أن الإعلام الإسرائيلي منشغل بالتعامل مع أزمة النظام السياسي الإسرائيلي، وكأنه لا علاقة بين الحدثين، رغم أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقا.ً وتزعم التقديرات الإسرائيلية أن هناك علاقة وثيقة وقوية ومهمة بين الوضع الداخلي المتدهور في "إسرائيل"، وهذا التطور الإقليمي السلبي للغاية من وجهة نظرها. وبالتالي فما كان للسعودية أن تستأنف علاقاتها مع إيران لو كان الوضع الداخلي الإسرائيلي هو نفسه الذي كان قبل بضعة أشهر.

المستشرق الإسرائيلي موردخاي كيدار، رصد جملة أحداث دفعت بالرياض إلى التقارب مع طهران، بما ترك آثاره السلبية على تل أبيب، أوّلها أنه "منذ بداية الربيع العربي نهاية 2010، شعر السعوديون بالتخلّي عنهم من قِبل الإدارة الأمريكية التي حاولت الاقتراب من أعدائهم في إيران والإخوان المسلمين. وثانيها التوقيع في عام 2015 على الاتفاق النووي مع إيران رغم المعارضة السعودية القوية. وثالثها العاصفة الإعلامية التي

أحاطت باغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي في 2018 في إسطنبول." وأضاف في مقال نشرته صحيفة ماكور ريشون، أن "الحدث الرابع الذي دفع السعودية لمصالحة إيران، هو الهجوم على منشآت أرامكو في سبتمبر 2019 بالصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية، المنطلقة من اليمن والعراق وإيران، ما أدّى إلى تعطيل نصف طاقة تصدير النفط السعودي لأشهر، حيث تركها الأمريكان وحيدة في مواجهة القوة الإيرانية. والحدث الخامس هو حرب اليمن مع الحوثيين، الذين هاجموا السعودية مئات المرات بالصواريخ والطائرات بدون طيار." وأشار إلى أن "الحدث السادس هو ركض الرئيس بايدن خلف إيران، ومحاولاته رفع العقوبات عنها، والسماح لها باستئناف تصدير الطاقة، وإعادة المليارات المجمّدة. وقد فهم السعوديون أن الولايات المتحدة مهتمة بتعزيز إيران على حسابهم، حتى لو أدّى ذلك إلى تحوّلها لدولة نووية. أما الحدث السابع، فهو حرب أوكرانيا، التي تقاتل فيها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من جهة، مقابل روسيا وإيران والصين من جهة أخرى؛ ولم يحافظ الطرف الأول على وحدة أراضي أوكرانيا، ما أظهر الغرب بنظر السعوديين مرة أخرى غادرًا وضعيفًا." و"الحدث الثامن هو اتفاقيات التطبيع، والدور الذي تؤديه إسرائيل في الشرق الأوسط، حيث أعطت السعودية في عام 2020 الضوء الأخضر للإمارات والبحرين للتطبيع مع إسرائيل، لكنها لم تسلك بنفسها المسار ذاته علنًا لخوفها من إيران. لكن تشكيل حكومة متطرفة في إسرائيل جعل أي اتصال معها مصدرًا لإثارة غضب بايدن وإدارته وأوروبا الغربية، ما دفع الدول المطبّعة إلى إعادة حساب مسار علاقاتها مع إسرائيل." ويشير هذا الرصد الإسرائيلي إلى أن السعوديين شعروا بأن الإيرانيين تغلبوا عليهم في الصراع على الهيمنة في المنطقة، وكأن كل ما تبقى للمملكة هو محاولة تقليل الضرر؛ والطريقة الوحيدة هي إرضاء الإيرانيين حتى لا يؤذوهم مرة أخرى من خلال الوساطة العلنية الصينية، كوسيلة للانتقام من الأمريكيين لخيانتهم لهم، ما سيعني إمكانية شروع الإمارات والبحرين بتبريد علاقاتهما مع إسرائيل. وأحد أهم الأسباب التي ساقتها إسرائيل لتبرير تطبيع علاقاتها مع دول عربية هي الشراكة لمواجهة مخاوف النفوذ الإيراني؛ لكن عودة العلاقات بين الرياض وطهران نسفت هذه المعادلة من جذورها. ففي نهار الجمعة 10 مارس/آذار 2023، أعلنت السعودية وإيران استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإعادة فتح سفارتيهما في غضون شهرين، وذلك عقب مباحثات برعاية صينية في بكين، بحسب بيان مشترك للبلدان الثلاثة. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت تل أبيب على علم مسبق بالاتفاق، لكن رد الفعل الأوّلي داخل كيان الاحتلال كان تبادل

الاتهامات بين الحكومتين السابقة والحالية، بشأن المسؤولية عن هذا التطور الكارثي في نظرهما. وفي الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات والتصريحات بين السعودية وإيران طوال عام، كانت الخلافات الداخلية تعصف بإسرائيل لتنتهي بتشكيل حكومة منحها الكنيست (البرلمان) الثقة، في 29 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وكانت بدأت المفاوضات بين السعودية وإيران، في 23 فبراير/شباط 2022، حين أعربت طهران عن رغبتها في عودة العلاقات مع الرياض، كونها "تصب في مصلحة البلدين"، وفق متحدّث وزارة خارجيتها ناصر كنعاني. وعقب ذلك بأقل من شهر، وتحديداً في 8 مارس/آذار 2022، أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في تصريحات لقناة العربية السعودية، "انفتاح المملكة على الحوار مع إيران." وجاء الإعلان في وقت كان يحاول فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تبديد قلق داخلي ودولي من حكومته الأكثر يمينية وفاشية في إسرائيل، بالتبشير باتفاق تطبيع وشيك، وإن كان تدريجياً، مع السعودية. ولطالما روّجت "إسرائيل" أن تطبيعها العلاقات مع السعودية سيمثّل انطلاقة نوعية نحو اتفاقات مماثلة مع العديد من الدول العربية والإسلامية، نظراً لمكانة المملكة العربية السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق نفتالي بينيت، كان أول من تحدّث عقب الاتفاق السعودي –الإيراني، فقال: "تجديد العلاقات بين السعودية وإيران تطور خطير لإسرائيل وانتصار سياسي لإيران." وأضاف عبر "تويتر": "هذه ضربة قاتلة لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران. هذا فشل ذريع لحكومة نتنياهو، ونَجَم عن مزيج من الإهمال السياسي والضعف العام والصراع الداخلي في البلاد."

وكان رئيس الوزراء السابق يائير لابيد أكثر تفصيلاً، إذ قال في سلسلة تغريدات على "تويتر": "يتحدث نتنياهو كما لو أنني المسؤول عن الاتفاق السعودي –الإيراني، هذه تصريحات وهمية." وتحدّث لابيد عن تقارب إسرائيلي –سعودي خلال حكومته، ثم استدرك قائلاً: "توقف كل هذا بشكل صارخ عندما تم تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ البلاد (في إشارة إلى حكومة نتنياهو)؛ واتضح للسعوديين أن نتنياهو ضعيف." وذكر أن "الشيء الوحيد الصحيح الذي قاله نتنياهو هو أن موقف إسرائيل لم يكن قوياً بما فيه الكفاية وقت الهجوم الصاروخي الإيراني على المنشآت النفطية في السعودية. لقد نسي أنه في سبتمبر/أيلول 2019 كان هو رئيساً للوزراء." أما وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بيني غانتس، فقال عبر "تويتر": "تجديد العلاقات بين إيران والسعودية تطوّر مقلق؛ تتزايد التحديات الأمنية الهائلة التي تواجه دولة إسرائيل، ورئيس الوزراء وحكومته

مشغولون بانقلاب." وأضاف غانتس: "بصفتي شخصاً كان شريكاً لسنوات عديدة في بناء وصيانة التحالف المعتدل، أصرّح بأن نتنياهو تخلّى عن أمن إسرائيل ومواطنيها؛ وهذه هي النتائج."

ثم جاء موقف وزير المالية السابق، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المعارض، أفيغدور ليبرمان، أكثر حدّة، إذ دعا نتنياهو للاستقالة، مُرجعاً ذلك إلى أن "سياساته تمزّق الشعب من الداخل وتنفّر حلفاءنا وتضر بصلابتنا الوطنية." وقال إن "تجديد العلاقات بين إيران والسعودية هو فشل شخصي لنتنياهو"، متوقعاً أنه: "سيكون لتجديد العلاقات بين السعودية وإيران عواقب وخيمة على ساحة الشرق الأوسط بأكملها، وأيضاً على أمن دولة إسرائيل ."

المحلّل في القناة الإخبارية "12" العبرية، نير دفوري، قال عن عودة علاقات الرياض وطهران، إن "اللبنة المركزية في جدار العزل الإيراني على وشك السقوط، ما يهدّد التحالف الذي حاولت إسرائيل والولايات المتحدة بناءه." وأضاف دفوري: "يشكّل الإعلان عن استئناف العلاقات الثنائية بين إيران والمملكة العربية السعودية ضربة قاسية للسياسة الأمريكية–الإسرائيلية في المنطقة." وشدّد على أن "من شأن هذا الاتفاق أن يهدّد جهود إسرائيل للتطبيع مع دول عربية." وقال المحلّل الإسرائيلي بن كسبيت، إن "نتنياهو عاد (للسلطة)، لكن ليس وحده. لقد جلب (وزير الأمن القومي إيتمار) بن غفير، و(وزير المالية الإسرائيلي المتشدد بتسلئيل) سموتريتش، ثورة النظام والانهيار التام." وتابع يقول : "من هنا جاء الاستنتاج السعودي بأن إسرائيل تغرق، ولا يوجد شيء يمكن البناء عليه."

9 – حقبة زمنية معقّدة :

منذ "إعلان بكين" الذي وضع السعودية وإيران على خط التطبيع الدبلوماسي والسياسي والإعلامي، في مقدّمة لتطبيع اقتصادي مرتقب، دخلت "إسرائيل" في حقبة زمنية معقّدة تبحث فيها قياداتها عن سياسة جديدة تمكّنها من إعادة تموضعها في محاور المنطقة، وتؤمّن لها ما تحتاجه من ضمانات للاستمرار في ظل تعاظم صراعها مع إيران، وتبدّل معطيات علاقاتها مع الدول العربية. فإعادة توزيع المعادلات بين العرب وإيران، وعودة تجميع الحكومات العربية لبعضها البعض، فاجأت الحكومة الإسرائيلية سياسياً، حتى ولو كانت تحصل على المعلومات استخباراتياً . فالحصول على تقارير حول ما يجري مع الصين وإيران، ومن ثم مع سوريا، لم

يغيّر شيئاً في هذه التطورات الكبرى، لأن ما حصل قد حصل؛ ولم يكن ممكناً للقيادة الإسرائيلية أن تغيّره لأنه كان أكبر من قدرتها، فهو يذهب إلى عمق أعماق واشنطن، وكان محتّماً أن يحصل بعد أن قرّر البيت الأبيض أن يسير بما سار به غير آبهٍ بحلفائه العرب. والحكومتان الإسرائيليتان المتعاقبتان كانتا تتوقعان أن تصل السعودية حتماً إلى اتخاذ قرار كبير مع حلفائها العرب للحفاظ على أمنها القومي واستقرارها التنموي والتشديد على قرارها السيادي. ولكن حكومة بنيامين نتنياهو لم تتوقع قط أي شيء بخصوص أبعاد الحدث ولا السرعة في التنفيذ. فمن أهم ما جاء في الإعلان الثلاثي في العاصمة الصينية: التطبيع الشامل بين السعودية وإيران، وفي أساس التطبيع عدم السماح لاستعمال أراضي الطرفين في أعمال عسكرية ضد الطرف الآخر، مما يعني أنه لن يُسمح للطيران الإسرائيلي بأن يعبر الأجواء السعودية في طلعات عسكرية، وربما أيضاً حتى الرحلات المدنية، التي قد يجري ربطها بالملف الفلسطيني. وهذا التطور – أي حياد السعودية المطلق – سيشكّل أكبر مؤثّر على الأمن القومي الإسرائيلي، حيث ستخسر وزارة الدفاع في تل أبيب مساحة تحرك هائلة ضد إيران، وهي كامل الجزيرة العربية ومعها عملياً أجواء الخليج، التي لا يمكن لإسرائيل أن تصلها بسهولة إذا مُنعت من تلك المساحات الجوية. وسيتقلص فضاء العمليات العسكرية الجوية الإسرائيلية إلى سوريا والعراق للتمكن من الوصول إلى عمق إيران.

والتأثير الثاني على "إسرائيل" سوف يكون سياسياً واقتصادياً، حيث إن معاهدة "أبراهام" كانت واعدة ليس فقط بجسر اقتصادي مالي بين دبي والمنامة وتل أبيب، كان ليُفعّل التبادل التجاري مع سائر شركاء المعاهدة في المغرب والسودان، وقدامى كامب دايفيد في القاهرة وعمّان؛ بل الأهم بالنسبة لإسرائيل كان دخول السعودية على خط التبادل الدبلوماسي مع الدولة العبرية، لأن ذلك كان مفتاح التشريع السياسي داخل العالم الإسلامي ككل. ولكن المعادلة تغيّرت بحدّة لأسباب تعرفها القيادة الإسرائيلية. فإدارة الرئيس الأميركي جو بايدن انقلبت على سياسة ترامب؛ ولم يكن بإمكان المملكة إلاّ أن تدافع عن مصالحها وتعدّل في استراتيجياتها لتتناغم مع المرحلة؛ وبالتالي تتبع خط المصلحة الوطنية الذاتية، ومعها مصلحة شركائها العرب، في خضم التغييرات الدولية المتسارعة.

من ناحية أخرى، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية "12"، أن "اتصالات متقدمة" تُجرى حالياً بين "إسرائيل" والسعودية بشأن التوافق على تسيير رحلات جويّة مباشرة بين الجانبين. وأضافت أن النقاش بين الرياض وتل

أبيب يتمحور حول تدشين خط جوي مباشر بين مطار "بن غوريون" والمطارات السعودية، لنقل فلسطينيي الداخل لأداء مناسك الحج، مشيرة إلى أن السعوديين يتّجهون إلى الموافقة على الطلب الإسرائيلي. ونقلت القناة عن مسؤولَين إسرائيليَّين قولهما إن الاتصالات تُجرى "بدعم وتشجيع سعوديَّين". ولفتت القناة إلى أن إسرائيل توجهت بالفعل إلى شركات طيران أردنية وبحرينية بهدف تسيير الرحلات المباشرة، ونقل الحجّاج من مطار "بن غوريون" إلى السعودية. وبحسب القناة، فإن السعوديين يرغبون بأن يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية من استخدام الرحلات الجوية المباشرة بين مطار "بن غوريون" وجدّة، مشيرة إلى أن موافقة إسرائيل على هذه الرغبة ستتوقف على تقديرات جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك." واستدركت القناة أن السعوديين سيسمحون فقط للمسلمين باستخدام الرحلات الجوية المباشرة، بهدف تمكينهم من أداء مناسك الحج؛ وأوضحت أن هذه الخطوة يمكن أن تمثّل خطوة أولى على طريق التطبيع بين السعودية وإسرائيل، و"اختراقاً" في العلاقات بين الجانبين. ونقلت القناة عن وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين توقعاته بأن يتم التوقيع على اتفاق التطبيع بين السعودية وإسرائيل في منتصف هذا العام أو العام المقبل، لافتاً إلى أن الموافقة على تسيير الرحلات الجوية المباشرة تُعدّ "شرطاً ضرورياً لهذه الخطوة". كذلك كشفت مجلة "إيكونوميست" الأميركية عن أنه قد تمّ مد كابلات بيانات عالية السرعة ستربط إسرائيل بالمملكة العربية السعودية لأول مرة، في خطوة تأمل إسرائيل من خلالها أن تكون مقدّمة لتطبيع العلاقات مع الرياض، وكسر الاحتكار المصري لحركة الإنترنت في المنطقة. وقالت المجلة إن المشروع الجديد، وهو جزء من كابلين بحريين يمتدّان على طول الطريق من فرنسا إلى الهند، لا يعدّ فقط بتحسين السرعة وخفض تكلفة نقل المعلومات بين أوروبا وآسيا، بل من شأنه أن يربط تحالفاً إقليمياً جديداً بين إسرائيل ودول الخليج. وكانت جميع كابلات الإنترنت الأخرى بين أوروبا وآسيا تمر عبر مصر على طول الطريق لقناة السويس، أو تأخذ طريقاً أطول عبر الالتفاف حول أفريقيا. وتضيف المجلة أنه "بالنسبة لإسرائيل، فإن المشروع الجديد، المسمّى "بلو–رامان"، أكبر بكثير من كونه مجرّد مشروع لنقل البيانات، حيث ترى أنه يمثّل ذوبان الجليد الدبلوماسي في المنطقة . وتنقل المجلة عن مسؤول إسرائيلي قوله: "للمرة الأولى منذ إنشاء إسرائيل، أصبحنا جزءاً من بنية تحتية إقليمية."

وتبيّن المجلة أن السعوديين، الذين يرغبون في استخدام الكابل في مدينة نيوم، وهي مدينة ذات تقنية عالية يخطّط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لإنشائها، لا يزالون صامتين . وتشير إلى أن وزير الاتصالات

الإسرائيلي يوعاز هندل يرى أن شبكة الكابلات الجديدة في الشرق الأوسط هي "نسخة القرن الحادي والعشرين من طريق الحرير" الذي سيربط البلدان التي كانت حتى وقت قريب، تعادي بعضها البعض.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قال في مقابلة مع مجلة "ذي أتلانتيك" الأميركية : "إننا لا ننظر الى إسرائيل كعدو، بل ننظر لهم كحليف محتمل في العديد من المصالح التي يمكن أن نسعى لتحقيقها معاً؛ لكن يجب أن تُحلّ بعض القضايا قبل الوصول إلى ذلك".

وأكدت المملكة مراراً أن تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني شرط مسبق لتطبيع العلاقات، وهو موقف يحظى بأهمية كبرى إقليمياً ودولياً، باعتبار أن المملكة تقدّم نفسها على أنها قائدة العالم الإسلامي ومدافعة عن القضية الفلسطينية. ولطالما كانت المملكة شديدة الحساسية حيال إي إعلان عن تقارب مع "إسرائيل" خشية حدوث ردود فعل وانتقادات، بما في ذلك في الداخل السعودي، في صفوف العائلة الحاكمة وبين أفراد مجتمعها المحافظ.

وسعت السعودية في السنوات الماضية إلى التواصل مع شخصيات يهودية، وتم تناول العلاقات مع "إسرائيل" وتاريخ الديانة اليهودية في وسائل الإعلام الحكومية والمدعومة من السلطات. وقال مسؤولون في السعودية إن الكتب المدرسية التي كانت تنعت أتباع الديانات الأخرى بأوصاف مثيرة للجدل، تخضع للمراجعة، كجزء من حملة ولي العهد لمكافحة "التطرف" في التعليم. وفي فبراير 2020، استضاف العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز الحاخام المقيم في القدس ديفيد روزين، لأول مرة في التاريخ الحديث. وأعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، من جهته، أن تطبيع علاقات بلاده مع "إسرائيل" لن يحصل قبل "منح الفلسطينيين دولة"، في تأكيد على موقف السعودية المتوافق مع الموقف الدولي الذي يدعو إلى "حل الدولتين" بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب "دولة إسرائيل". وأوضح في تصريحات نشرتها وزارة الخارجية السعودية يوم الجمعة (20 كانون الثاني/يناير 2023) عبر حسابها على "تويتر": "التطبيع والاستقرار الحقيقي لن يأتي إلاّ بإعطاء الفلسطينيين الأمل من خلال منحهم الكرامة؛ وهذا يتطلب منحهم دولة".

10 – خاتمة:

أصبح من الواضح أن الكيان الإسرائيلي تلقّى ضربة شديدة لم يتوقعها في الفترة القريبة الماضية، حين جرى الإعلان من بكين عن اتفاق سعودي– إيراني لتطبيع العلاقات بين الدولتين، والعمل على حلّ كل الخلافات بينهما بالدبلوماسية، بهدف تمتين العلاقة وحماية استقرار المنطقة. وقد قوّض هذا الاتفاق جميع الخطط التي وضعها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالذات منذ عام 2009 حين تولّى رئاسة الحكومة، وأعلن عن تعهده بإعطاء الأولوية القصوى لموضوع شن حرب على طهران، وتحريض عدد من الدول العربية للمشاركة معه في حرب ضدّها بهدف منعها من تطوير قدراتها العسكرية والنووية، ومن دعم سورية والمقاومة ضد الكيان الإسرائيلي. لكن، وبلحظة واحدة، وبشكل مفاجئ جداً، انقلب السحر على الساحر الإسرائيلي، وأصبح معزولاً في هذه المنطقة بعد أن استمات لعزل إيران عن الدول الشقيقة في المنطقة خلال أكثر من عشر سنوات. وتضاعفت شدّة هذه الضربة القاسية للكيان، حين عادت العلاقات بين الرياض ودمشق إلى طبيعتها؛ وبهذا الشكل تم إحباط الخطة الإسرائيلية لتمزيق علاقات دول المنطقة العربية والإسلامية وضرب بعضها بعضاً، وانطلق قطار التضامن العربي لشعوب وحكومات المنطقة بما يخدم مصالحها ويقوّض المخططات الفتنوية الشريرة للكيان الإسرائيلي، وبدأ الدور الصيني يمسك بزمام المبادرات الناجحة، متجاوزاً سياسة الابتزاز الأميركي وضغوط واشنطن على دول المنطقة.

زالمان شوفال، أحد السفراء الإسرائيليين السابقين في الولايات المتحدة، اعترف في تحليل نشره في صحيفة «يسرائيل هايوم» في 27 نيسان الماضي، بأن «إسرائيل أخِذت على حين غرّة وفوجئت جداً حين أعلنت بكين أمام العالم عن اتفاق تطبيع العلاقات بين الرياض وطهران برعاية من الصين»؛ وحذّر شوفال من خطورة تزايد الدور الصيني في المنطقة، وخاصة أمام العجز الأميركي الذي جعل واشنطن تتلقى مع إسرائيل ضربة مزدوجة من السعودية ومن إيران معاً، وهما أكبر قوّتين اقتصاديتين في المنطقة؛ إضافة إلى الاختراق الذي فرضته الصين على النظام العالمي الأميركي بعد هذا النجاح في الجمع بين طهران والرياض تحت مظلّة صينية؛ وهذا ما سوف يزيد من الصعوبات التي ستواجهها واشنطن وتل أبيب معاً في التحرك داخل ساحة الشرق الأوسط.

في الجانب الأمني، يرى رئيس مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، مانويل تاختينبيرغ، في ندوة عقدها لرجال الأبحاث في المركز أن «ما حدث بين الرياض وطهران بمبادرة صينية يشكّل منعطفاً إستراتيجياً خطراً على مصالح إسرائيل، وتزداد خطورته بسبب الأزمة الداخلية حول الإصلاح القضائي المختلف عليه بين الأحزاب»؛ واعترف أن «قدرة الردع الإستراتيجي الإسرائيلية تآكلت، وهي ستزداد تآكلاً مع تطور العلاقات بين الرياض وطهران ودمشق»؛ وأضاف: إن هناك أربعة عوامل «تؤثّر بشكل حاد على حصانة الأمن القومي الإسرائيلي، وهي بمجملها تؤكد أننا نواجه تحولاً استراتيجياً في المنطقة. وهذه العوامل هي: 1- الأزمة الداخلية واستمرارها 2- وجود جبهات حرب متعددة لم نستطع تخفيض عددها 3- الانفراج في العلاقات بين دول المنطقة بما لا يُرضي إسرائيل. 4- أزمة الولايات المتحدة وانعكاسها على حالة الضعف في علاقاتها مع إسرائيل.

ولا شك أن ما يحدّده رئيس المركز يدل على أن الكيان يمر بوضع حرج وضعيف بشكل غير مسبوق منذ عام 1948،لأن هذه العوامل الأربعة التي حدّدها سيصعب إيقاف تفاعلها مع بعضها البعض بسبب صلاتها الوثيقة، ومدى قدرة الكيان على التغلب على الوضع الذي ستفرزه في المستقبل القريب من نتائج سيّئة عليه، وبما سيرتبط بنتائج المواجهة الجارية بين واشنطن وموسكو في أوكرانيا وأوروبا، والمواجهة التي تعد لها واشنطن لتصعيد استهدافها للصين في قارّة آسيا. ولا شك أن تسارع هذه الأحداث والمفاجآت التي ستحملها للكيان، لن تجعله قادراً على منع نتائجها السلبية الإستراتيجية على وضعه، بموجب ما يقوله رئيس المركز نفسه.